

Distr.: General
27 June 2024
Arabic
Original: English



مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2692 (2023) الذي قرّر المجلس بموجبه تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي حتى 15 تموز/يوليه 2024، وفقاً لأحكام القرار 2476 (2019) الذي أنشئ المكتب بمقتضاه. ويعرض التقرير التطورات التي طرأت منذ التقرير السابق المؤرخ 16 نيسان/أبريل 2024 (S/2024/310).

ثانياً - المسائل السياسية والحكومة الرشيدة

التطورات السياسية

2 - لا تزال العصابات الإجرامية تستهدف مؤسسات الدولة ولا تزال أعمال العنف تؤثر بشدة في الحكومة وجميع جوانب الحياة اليومية لسكان هايتي وفي عمليات الأمم المتحدة. وبالرغم من الصعوبات الأمنية الشديدة، أحرزت الأطراف المعنية الوطنية تقدماً كبيراً في تنفيذ الإعلان الختامي الصادر عن الاجتماع الذي جمع بين الجماعة الكاريبية والشركاء الدوليين والأطراف المعنية الهايتية والمعقود في 11 آذار/مارس 2024، بالتوازي مع إعداد ترتيبات الحكم الانتقالي، بما في ذلك تعيين رئيس وزراء وتشكيل مجلس وزراء وتنصيبه رسمياً والموافقة على أساليب عمل المجلس الرئاسي الانتقالي. وأعطى المجلس الأولوية للتصدي لانعدام الأمن، ودعم عمليات الشرطة الوطنية الهايتية لمكافحة العصابات، وتعزيز قوات الأمن الوطنية. وعُقد أول اجتماع للمجلس والحكومة الجديدة في 19 حزيران/يونيه.

3 - وفي 16 نيسان/أبريل، عُيّن أعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي الذي أنشئ رسمياً قبلنذ بأربعة أيام تعييناً رسمياً بمقتضى أمر أصدره مجلس الوزراء. وأعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي الذين يحق لهم التصويت هم المحافظ السابق لبنك المركزي في هايتي، فريترز ألفونس جان (ممثلاً لتجمّع مونتانا)؛ والدبلوماسي السابق سميث أوغستان (ممثلاً لاتتلاف حزب "عاملون من أجل التنمية"/تكتل "المقاومة الديمقراطية"/تكتل "الحل التوفيقى التاريخي")؛ والمحامي إيمانويل فيرتيلير (ممثلاً لحزب



”بيتي ديسالين“؛ ورئيس مجلس الشيوخ السابق إدغارد لوبلان الابن (ممثلاً لتكتل أحزاب 30 كانون الثاني/يناير 2023 السياسية)؛ والسيناتور السابق لويس جيرالد جيل (ممثلاً للموقعين على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر 2022)، ورجل الأعمال لوران سان سير، والوزير السابق ليسلي فولتير (ممثلاً لحزب فانمي لافالاس). والعضوان اللذان لا يحق لهما التصويت هما القس فرينيل جوزيف (ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني) ومديرة الإدارة العامة ريجين أبراهام (ممثلةً للأوساط المختلفة الأديان) وهي المرأة الوحيدة في المجلس الرئاسي الانتقالي. وذكر مجلس الوزراء أيضاً في الأمر الذي أصدره أن المجلس الرئاسي الانتقالي، الذي سيرأسه عضو منه يقع عليه الاختيار بتوافق الآراء أو بتصويت أغلبية أعضائه، سيُسلم السلطة إلى رئيس يُنتخب ديمقراطياً بحلول 7 شباط/فبراير 2026.

4 - وتمشيا مع الإعلان الختامي الصادر في 11 آذار/مارس، قدّم رئيس الوزراء أبريل هنري استقالته رسمياً إلى مجلس الوزراء في رسالة وجهها إليه في 24 نيسان/أبريل. وفي اليوم نفسه، أصدر المجلس أمراً يُعيّن بمقتضاه وزير الشؤون الاقتصادية والمالية ميشيل باتريك بوسفير رئيساً مؤقتاً للوزراء إلى حين الانتهاء من عملية اختيار رئيس وزراء جديد.

5 - وفي 25 نيسان/أبريل، افتُتح المجلس الرئاسي الانتقالي في بورت أو برنس. وفي 30 نيسان/أبريل، أعلنت أربعة ائتلافات للأطراف المعنية (ائتلاف حزب ”عاملون من أجل التنمية“/تكتل ”المقاومة الديمقراطية“/تكتل ”الحل التوفيقى التاريخي“، وتكتل الموقعين على اتفاق 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، وحزب ”بيتي ديسالين“، وتكتل أحزاب 30 كانون الثاني/يناير 2023 السياسية) عن تشكيل ”كتلة الأغلبية المتزبطة“ وهي كتلة ذات أغلبية في المجلس الرئاسي الانتقالي. واختارت هذه الكتلة السيد لوبلان منسقاً لها، وقررت أن يكون وزير الشباب والرياضة السابق (2006-2011) فريتز بيليزير مرشحاً لمنصب رئيس الوزراء.

6 - وكانت ردود الفعل متباينة، حيث أعلنت الكتلة الممثلة للمجتمع المدني في المجلس الرئاسي الانتقالي في 3 أيار/مايو إحاطتها علماً بقرار تعيين السيد لوبلان منسقاً وترشيح السيد بيليزير لمنصب رئيس الوزراء، داعيةً في الوقت نفسه إلى الوحدة بين أعضاء المجلس. وفي المقابل، وصف تجعُّع مونتانا وحزب فانمي لافالاس التشكيل الرسمي لكتلة أغلبية داخل المجلس بأنه عمل مثير للانقسام ويهدف إلى تقويض العمل بنهج بناء توافق الآراء المنصوص عليه في الاتفاق السياسي لضمان عملية انتقالية سلمية ومنظمة الموقع في 3 نيسان/أبريل، ودعا كلاهما إلى الشفافية في اختيار رئيس الوزراء. وكرر عدد من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية غير الممثلة في المجلس اقتراحهم البديل الداعي إلى تعيين قاض من محكمة النقض لقيادة العملية الانتقالية إلى حين إجراء الانتخابات.

7 - وفي 7 أيار/مايو، اتخذ المجلس الرئاسي الانتقالي قراراً يقضي بأن تتخذ القرارات الهامة في المجلس بموافقة أغلبية مكونة من خمسة من الأعضاء السبعة الذين يحق لهم التصويت بدلا من توافق الآراء. وتشمل هذه القاعدة اختيار رئيس الوزراء ومجلس الوزراء لاحقاً، وستستخدم لتعيين أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت، والمديرين العامين، وكبار المسؤولين. ووافق المجلس الرئاسي الانتقالي على أن يتناوب على رئاسته كل خمسة أشهر أربعة من أعضائه بدءاً من 7 أيار/مايو 2024 وحتى 7 شباط/فبراير 2026 وهو التاريخ المتوقع أن يؤدي فيه الرئيس المنتخب اليمين الدستورية.

8 - وشرع المجلس الرئاسي الانتقالي في البحث عن مرشحين لمنصب رئيس الوزراء وتلقى أكثر من 100 ترشيح في الفترة من 13 إلى 17 أيار/مايو. وكان على جميع المرشحين أن يقدموا شهادة حسن

السلوك وإقراراً ضريبياً وشهادة تصريح بالثروة في غضون 30 يوماً بالإضافة إلى بيان داعم لهم من طرف الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني التي تلتزم بالاتفاق السياسي المؤرخ 3 نيسان/أبريل. وفي 28 أيار/مايو، وعقب الاستماع إلى خمسة مرشحين بلغوا مرحلة التصفية وجميعهم رجال، اختار المجلس غاري كونيل رئيساً للوزراء. وصوّت لصالحه جميع الأعضاء الستة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت. وفي حين أعربت بعض الكتل السياسية عن قلقها إزاء ما وصفته بانعدام الشفافية في عملية الاختيار، رحبت أطراف أخرى من مختلف الأطياف بتعيين السيد كونيل، حيث رأت أنه شخصية محايدة تتمتع بالكفاءة ومؤهلة لقيادة البلاد إلى الانتخابات. وندّد عدد من المنظمات النسائية، منها تحالف منظمات المجتمع المدني من أجل السلام وتمكين المرأة الهايتية، واتحاد المنظمات النسائية من أجل المساواة في أعمال حقوق الإنسان، ولجنة متابعة الحوار النسائي، باستمرار استبعاد المرأة من العملية السياسية، ودعت هذه المنظمات إلى تنفيذ الحد الأدنى الدستوري وهو أن تخصّص لنساء حصة 30 في المائة على الأقل من مناصب الخدمة العامة، بما في ذلك داخل مجلس الوزراء الجديد والمديريات العامة للإدارة العامة والسلك الدبلوماسي.

9 - وأعلن السيد كونيل في رسالة بالفيديو صدرت في 30 أيار/مايو التزامه بالعمل مع المجلس الرئاسي الانتقالي من أجل الإسراع بتشكيل حكومة جديدة واستكمال وضع الترتيبات الانتقالية المتوخاة في الاتفاق السياسي المؤرخ 3 نيسان/أبريل، بما في ذلك تعيين مجلس انتخابي مؤقت جديد. ودعا إلى التماسك والوحدة الوطنيين، مشجعاً النساء والمهنيين الشباب من ذوي الخبرة على المشاركة في العملية السياسية ودعم عمل السلطات الانتقالية. وفي 11 حزيران/يونيه، عُيّن مجلس الوزراء المؤلف من 14 وزيراً، ومنهم أربع نساء، بمقتضى أمر نُشر في الجريدة الرسمية.

10 - وفي 16 أيار/مايو، ناقشت الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي مع المجلس الرئاسي الانتقالي قرار مجلس الأمن 2699 (2023). وهو القرار الذي أذن فيه مجلس الأمن بنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، ودعا إلى زيادة مشاركة النساء والشباب في العملية السياسية. وقام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بالتعاون مع هيئة التطوع من أجل تنمية هايتي، بتيسير سلسلة من المشاورات بين منظمات المجتمع المدني الهايتية بشأن سبل تعزيز عمل الأعضاء الذين لا يحق لهم التصويت من أعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي على مسائل الإدماج السياسي والحوار الوطني والانتخابات.

11 - وفي 14 حزيران/يونيه، ناقش السيد كونيل والممثلة الخاصة الوضع في البلاد واستمرار الأمم المتحدة في تقديم الدعم إلى السلطات الانتقالية. وأكد السيد كونيل على أهمية مواصلة الدعم المقدم من الأمم المتحدة مع الأولويات التي حددتها الحكومة لضمان الإمسك وطنياً بزمام الأمور.

ثالثاً - الحد من العنف

برنامج الحد من العنف المجتمعي

12 - تشاورت فرقة العمل المشتركة بين المؤسسات والوزارات المكرسة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي مع أمانتها التقنية وأفرقتها العاملة المواضيعية لوضع الصيغة النهائية لورقة سياساتية للمجلس الرئاسي الانتقالي المنشأ حديثاً. وسلطت فرقة العمل الضوء

في هذه الوثيقة على ضرورة تعزيز قدرتها على وضع سياسة وطنية للأمن العام تشمل إدارة الأسلحة والذخائر، وخطه عمل يُمسك بزمامها وطنياً.

13 - وساهمت فرقة العمل المشتركة في صياغة مشروع لصندوق بناء السلام يتعلق بالحد من العنف المجتمعي، ونفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة هذا المشروع، بمساعدة تقنية من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. ودعم هذا المشروع مشاركة ممثل عن وزارة الداخلية في ندوة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لعام 2024 التي عقدت في جنيف في الفترة من 3 إلى 7 حزيران/يونيه. وأتاحت هذه الندوة فرصاً لإقامة الروابط وتبادل المعارف مع السياقات القطرية الأخرى وتحسين أفضل الممارسات وتعزيز التعاون من أجل توطيد الدعم لبناء السلام.

14 - وفي 26 نيسان/أبريل، قدمت هايتي تقريرها الوطني عن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وشاركت هايتي كذلك في المؤتمر الاستعراضي الرابع لبرنامج العمل والصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعبئها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها (الصك الدولي للتعبئ) الذي استضافه مكتب شؤون نزع السلاح في الفترة من 18 إلى 28 حزيران/يونيه. ويواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي دعم السلطات الوطنية في تنفيذ الأولويات الإقليمية الواردة في خريطة الطريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030 (خريطة الطريق الكاريبية للأسلحة النارية).

رابعاً - الأمن وسيادة القانون

الأمن

15 - تستمر هايتي في المعاناة من عنف العصابات. وقد استهدفت عصابات بهجمات منسقة على ما يبدو بلديات في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى والبنى التحتية الحكومية الرئيسية في المقام الأول، مما أجبر عشرات الآلاف من السكان على ترك منازلهم. ويعيق عنف العصابات عمل القطاعات الحيوية، بما في ذلك الأمن والتعليم والصحة والثقافة والنقل. وفي ظل هذه الحالة، مددت السلطات الحكومية حالة الطوارئ في جميع أنحاء المقاطعة الغربية، بما في ذلك حظر التجول الليلي الساري منذ 3 آذار/مارس.

16 - وارتفع عدد جرائم القتل العمد ارتفاعاً كبيراً. فقد سجل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2024 ما عدده 252 3 جريمة قتل عمد من ضحاياها 361 امرأة و 10 فتيات و 42 فتى، مقابل تسجيله 453 2 جريمة قتل عمد في فترة الأشهر الخمسة السابقة (أب/أغسطس - كانون الأول/ديسمبر 2023). وبلغ عدد حالات الاختطاف في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2024 ما عدده 971 حالة من ضحاياها 342 امرأة و 13 فتاة و 13 فتى. وأعضاء العصابات الناشطون في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى ومقاطعة أرتيبونيت هم الجناة الرئيسيون. واستمر سقوط القتلى على أيدي جماعات الاقتصاص الأهلية أو ما يُسمى جماعات "الدفاع عن النفس" والأفراد الذين ينشطون تحت هذه الراية، حيث قُتل في هذه السنة حتى حينه 140 شخصاً بدعوى أنهم من أعضاء العصابات.

17 - وبدأت العصابات في مهاجمة سفن نقل البضائع قبالة ساحل بورت أو برنس. وفي 4 نيسان/أبريل، أجبرت عملياً سطو مسلح على سفينة لنقل الأرز وخطفها شركات النقل البحري الدولية على تخفيض عملياتها في المنطقة بشكل كبير. واستخدمت العصابات زوارق سريعة ذات قدرات تفوق قدرات أسطول سفن خفر السواحل الهايتي التي لم تبق سوى أربع سفن منها صالحة للتشغيل. ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشريكاً على صعيد ثنائي زوارق ومعدات تكتيكية وعملياتية ومجموعة من المواد التدريبية لتعزيز قدرات خفر السواحل الهايتي. وفي 22 نيسان/أبريل، منعت العصابات الوصول إلى محطة فارو النفطية لمدة أسبوعين إلى أن استعادت الشرطة السيطرة عليها، مما سمح باستئناف أنشطة الإمداد بالوقود في 5 أيار/مايو. وأدت هذه الحوادث، مقترنة بتعليق حركة النقل الجوي في بورت أو برنس في الفترة من 4 آذار/مارس إلى 20 أيار/مايو وتعزيز العصابات سيطرتها على الطرق الرئيسية المؤدية إلى العاصمة، إلى تفاقم النقص في السلع الأساسية، مما أثر على الحياة اليومية لملايين الهايتيين.

18 - وقامت السلطات الوطنية وقوات الأمن بتعزيز الأمن حول مطار توسان لوفرتير الدولي، بما في ذلك هدم أكثر من 350 مسكناً غير مرخص لأسباب تتعلق بالسلامة. وسمح الوضع الأمني المعزز في المطار باستئناف حركة النقل الجوي المحلية والدولية في 20 أيار/مايو بعد توقف دام 10 أسابيع.

19 - وكثفت العصابات من استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي لنشر الخوف في المجتمعات المحلية. وادعى بعض قادة العصابات علناً بأنهم يرغبون في الحوار والتفاوض، إلا أنهم هددوا بتصعيد الهجمات العنيفة بمجرد نشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات. وفي مقابلة أجريت في 28 أيار/مايو، رفض رئيس المجلس الرئاسي الانتقالي بشدة فكرة التفاوض مع العصابات أو منحها العفو، وحث أعضائها على إلقاء السلاح وإلا سيواجهون العدالة. ويؤكد أن عصابات دفعت المال لبلديات لمنع سكانها من الفرار بهدف استخدامهم حاجزاً يحمي العصابات أثناء عمليات الشرطة.

20 - وفي 5 نيسان/أبريل، صادرت الشرطة الوطنية الهايتية وهيئة الجمارك خلال عملية مشتركة بينهما في ميناء كاب هايسان ما عدده 12 بندقية هجومية و 14 مسدس و 1 000 طلقة ذخيرة مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية. ويدعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إنشاء وتدريب وتجهيز أفرقة ضمن وحدة المراقبة تتألف من أفراد من الجمارك والشرطة الوطنية لتنتشر في بورت أو برنس (المقاطعة الغربية)، وكاب هايسان (المقاطعة الشمالية)، وأوانامينت (المقاطعة الشمالية الشرقية)، وأنس - آ - بيتر (المقاطعة الجنوبية)، وبيلاير (المقاطعة الوسطى) في إطار مشروعه لدعم مراقبة الحدود. والهدف من هذه الأفرقة هو استهداف وفحص وتفتيش كل ما ينطوي على خطورة شديدة من حاويات وبضائع ومسافرين.

21 - واجتمع وفد من كينيا، خلال زيارة تقييمية لهايتي قام بها في الفترة من 20 إلى 25 أيار/مايو، مع المجلس الرئاسي الانتقالي وقيادة الشرطة الوطنية الهايتية لمناقشة تشغيل بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات. وأشار مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، في سياق المناقشة التي أجراها مع الوفد، إلى ضرورة أن تضع هذه البعثة استراتيجية للاتصالات بالتعاون مع السلطات الهايتية، إضافة إلى إنشاء آلية تنسيق تضم الأمم المتحدة وشركاء آخرين.

الشرطة

22 - واصلت الشرطة الوطنية الهايتية، مدعومة من القوات المسلحة الهايتية، تأمين البنية التحتية الحيوية، ونفذت عمليات لمكافحة العصابات، وحافظت على تدابير شرطية رادعة. وتواجه الشرطة الوطنية

قيودا عملياتية وتفتقر إلى المتخصصين المناسبين، مما يعوق قدرتها على التصدي بفعالية لجميع هجمات العصابات واستعادة سلطتها على الأحياء التي تسيطر عليها العصابات، بما في ذلك بلديات كارفور وكروا دي بوكي وغريسي وحي سولينو وحي فور - ناسيونال، وهي مناطق تقع جميعها في المقاطعة الغربية.

23 - وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو، قتلت عصابات ثمانية ضباط شرطة من بينهم ضابطة واحدة، ليلبلغ عدد ضباط الشرطة الذين قتلتهم عصابات منذ بداية العام 20 ضابطا. وأبلغ عن وقوع ما لا يقل عن ثماني هجمات على البنية التحتية العملياتية للشرطة. وفي 10 و 11 أيار/مايو، أضرمت عصابات النار في مركز الشرطة في بلدية غريسي (المقاطعة الغربية). وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، هدمت عصابات ثلاثة مراكز للشرطة وسجن كاباري في المقاطعة الغربية باستخدام آليات ثقيلة، وحاولت هدم مركزين آخرين للشرطة وسجن كروا دي بوكي متسببة في إخراج هذه المرافق عن الخدمة. وفي 30 أيار/مايو، كان 47 مرفقا من مرافق الشرطة في المقاطعة الغربية البالغ عددها 156 مرفقا متوقفة عن العمل بسبب هجمات العصابات وأعمال العنف. ولم تكن تعمل سوى 20 مركبة مدرعة من الأسطول الإجمالي المكون من 47 مركبة مدرعة، بينما توقف استخدام 10 مركبات توقفا دائما نتيجة عنف العصابات. ويعمل الشركاء الدوليون والحكومة حاليا على شراء مركبات وقطع غيار إضافية وتسليمها. وفي أيار/مايو، سُلمت شحنة كبيرة تضم 4 000 قطعة، منها معدات للوقاية الشخصية، في إطار البرنامج المشترك لدعم التأهيل المهني للشرطة الوطنية الهايتية المعروف أيضا باسم صندوق التبرعات المشترك.

24 - وفي 30 أيار/مايو، كان عدد أفراد قوات الشرطة الوطنية الهايتية يبلغ 12 164 ضابط شرطة من بينهم 1 464 ضابطة، وهو ما يمثل خسارة ما عدده 1 032 ضابطا من بينهم 133 ضابطة منذ 1 كانون الثاني/يناير. وترجع هذه الخسارة أساسا إلى ترك العمل أو الوفاة أو الفصل عن الخدمة. غير أن قوام القوات سيتعزز بالتحاق 786 ضابط شرطة، من بينهم 109 ضابطات، من خريجي الفوج الثالث والثلاثين الذين تخرجوا من كلية الشرطة الوطنية في بورت أو برنس في 11 آذار/مارس وينتظرون نشرهم النهائي. وقد أثرت هجمات العصابات المتعددة على هذه الكلية على عملية تعيين المرشحين للالتحاق بالفوج الرابع والثلاثين في هذه الكلية، حيث أرجى الفحص الطبي للمرشحين عدة مرات بعد بدئه في نهاية أيار/مايو.

المؤسسات الإصلاحية

25 - في ظل هدم عصابات ثلاثة سجون، تسببت الزيادة المستمرة في أعمال العنف التي تقوم بها العصابات، والتي هي أعمال منسقة على ما يبدو، في اضطرابات في نشاط السجون العاملة المتبقية في هايتي وعددها 16 سجنا وفي عرقلة عمليات إمدادها. ولمواجهة ذلك الوضع، بدأت مديرية إدارة السجون العمل بإجراءات جديدة لاتباع اللامركزية في عمليات الإمداد بالأغذية. وأدت هذه الإجراءات إلى زيادة التكاليف والتأخر في معالجة الوضع الغذائي الحرج. وأدت ندرة لوازم التنظيف في البلد إلى تقادم سوء الظروف الصحية داخل السجون.

26 - وفي 19 حزيران/يونيه، كان يوجد في السجون في هايتي 7 506 سجناء، من بينهم 400 امرأة و 232 فتى و 16 فتاة، وهذا عدد يتجاوز قدرتها الاستيعابية بنحو 295 في المائة. ومنذ هروب ما يقدر بنحو 4 600 سجين في 2 آذار/مارس بعد أن هاجمت عصابات السجن الوطني وسجن كروا دي بوكي، حاول سجناء في سجون أخرى الفرار أيضا. وفي 28 نيسان/أبريل، حاول سجناء الفرار من السجن المدني في هينش في المقاطعة الوسطى، ولكن الشرطة هبت لمساعدة ضباط الأمن في السجن وألقت القبض عليهم.

وفي 3 أيار/مايو، فرّ نحو 30 سجيناً من السجن المدني في بورت دو نوي في المقاطعة الشمالية الغربية. وقتل ما لا يقل عن تسعة سجناء وأصيب 15 سجيناً وستة من ضباط الأمن بجراح خلال هذه الأحداث.

27 - وفتحت المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية تحقيقاً في هروب السجناء من السجن الوطني وسجن كروا دي بوكي اللذين يقعان كليهما في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى، وأرسلت تقريراً أولياً إلى مكتب المدعي العام في بورت أو برنس. وتيسّر فرار أولئك السجناء بهجوم شنته عصابات في 2 آذار/مارس. ولم ينته المدعي العام بعد من صياغة تقرير التحقيق، لكن الشرطة أصدرت في 6 أيار/مايو قائمة أولية تضم حوالي 100 من السجناء الهاربين الذين اعتبرتهم شديدي الخطورة وأعلنت أنها ستبذل جهوداً منسقة للقبض عليهم.

28 - وتفاقت بشدة مشكلة الاكتظاظ في عدة سجون. فقد أصبح مركز احتجاز مخصص لاحتجاز القاصرين وحدهم يأوي 221 شخصاً بالغاً بالإضافة إلى 90 قاصراً. و 84 من أولئك المحتجزين البالغين هنّ محتجزات نُقلن إلى هناك من السجن المدني في كباري الذي أغلق بسبب هجمات العصابات المستمرة في حزيران/يونيه 2023، إضافة إلى 64 امرأة اعتُقلن حديثاً، و 74 رجلاً نقلوا إلى هناك من السجن الوطني بعد عملية الفرار منه التي قادتها عصابات في آذار/مارس. ويواجه المركز صعوبات شديدة في توفير ما يكفي من الغذاء والدواء. وفي 30 نيسان/أبريل، أفرج مكتب المدعي العام عن تسعة سجناء من سجن لي كاي لأسباب إنسانية للمساعدة في تخفيف الاكتظاظ. وفي 28 أيار/مايو، أفرج عن 18 سجيناً من سجن فور ليبرتي بعد أن قضوا أكثر من ستة أشهر في السجن لارتكابهم جناحاً بسيطة.

العدالة

29 - انتهت في 27 أيار/مايو الإضراب الذي بدأه كتبة المحاكم في كانون الأول/ديسمبر للمطالبة بتحسين ظروف عملهم. واتخذت الرابطة الوطنية لكتبة المحاكم الهايتيين قرار وقف الإضراب بعد أن عرضت وزارة العدل والأمن العام حلاً جزئياً لمظالم الكتبة. وفاقم تزايد انعدام الأمن منذ أوائل آذار/مارس اختلال عمل المحاكم في العاصمة في ظل عدم قدرة الموظفين القانونيين على الوصول إلى المباني القضائية. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، أنشأ المدعي العام في بورت أو برنس فريقاً للطوارئ لزيارة مراكز الشرطة التي يمكن الوصول إليها للإفراج عن المحتجزين بصورة غير قانونية أو المحتجزين لارتكابهم جناحاً بسيطة. وعينت وزارة العدل والأمن العام عشرة مدعين عامين في وحدة مكافحة العصابات بمكتب المدعي العام في بورت أو برنس. وتعمل الأمم المتحدة على إعداد سلسلة من الدورات التدريبية لتُقدّم عبر الإنترنت وفي عين المكان إلى هؤلاء المدعين العاميين والوحدات المتخصصة المعنية التابعة للشرطة الوطنية الهايتية.

30 - وفي 23 نيسان/أبريل، اغتيل أحد قضاة المحكمة المحلية في بيلات بالمقاطعة الشمالية وهو في طريقه إلى العمل. وأدان المجلس الأعلى للقضاء ومكتب أمين المظالم والرابطات المهنية للموظفين القانونيين هذه الجريمة. وفي 13 أيار/مايو، اغتيل قاضٍ آخر في ليستير (مقاطعة أرتيبونيت). ولم يتم بعد تحديد هوية مرتكبي هذه الجرائم واعتقالهم.

31 - ولا تزال التحقيقات جارية بشأن اختلاس المعدات من المركز الحكومي الوطني للمعدات. وفي 22 نيسان/أبريل، استجوب أحد قضاة التحقيق الرئيس المؤقت السابق جوسيليرم بريفير لصلووعه المزعوم في

اختلاس المعدات. وفي 2 أيار/مايو، استجوب القاضي الأمين العام لمجلس الشيوخ وأمر باعتقاله لصلووعه المزعوم في الفساد. وأُفِرَّج عنه في 9 أيار/مايو بعد احتجازه في منشأة تابعة للشرطة.

32 - وفي إطار تنفيذ مشروع الدائرة القضائية النموذجية المعنية بقضايا العنف الجنسي والجنساني، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجنة للرصد تضم ممثلين للمؤسسات العامة والمجتمع المدني، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. ونُظِم في 2 أيار/مايو اجتماع أولي مع السلطات في كاب هايسيان، وهو المكان المعين للدائرة القضائية النموذجية. ويجري العمل على تعزيز هذه الدائرة القضائية بطرق منها زيادة عدد المساعدين القانونيين المكلفين بقضايا العنف الجنساني.

خامسا - حقوق الإنسان

33 - استمر في خضم تدهور الوضع الأمني ارتكابُ انتهاكات لحقوق الإنسان بمستويات عالية مثيرة للقلق. ومن الانتهاكات الموثقة القتلُ المستهدف، والاغتصاب الجماعي، والاختطاف، والتجنيد القسري للأطفال واستغلالهم والاتجار بهم من طرف العصابات، والتدمير المتعمد للمرافق التي يديرها مقدمو الخدمات الاجتماعية. وأعاق تصاعد العنف عمل المؤسسات المكرسة لسيادة القانون، والجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، مما حد بشكل كبير من قدرة النظام القضائي على توفير سبل الانتصاف للضحايا. ونجمت عن هذه الديناميات مجتمعة أزمة إنسانية حادة خلفت عددا لا يحصى من القتلى والأيتام والجرحى والنازحين والمحتاجين للغذاء والعاطلين عن العمل ومن يعانون من الضيق النفسي الشديد.

34 - ووقع السكان المحليون ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي العصابات أساسا في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى، وعلى طول المناطق الساحلية شمال وجنوب العاصمة، وفي القرى الصغيرة التي تقع في مقاطعة أرتيبونيت على طول طريق المقاطعة 11 والطريق الوطني 1. وفي حين خفت المواجهات بين العصابات، أدى الارتفاع الحاد في وتيرة الاشتباكات بين العصابات والشرطة منذ آذار/مارس إلى مقتل أو إصابة المزيد من الأشخاص بالرصاص الطائش أثناء قيامهم بأشطتهم اليومية. فقد قُتل أشخاص خلال هذه الاشتباكات وهم في طريقهم إلى المدرسة أو العمل. ومن هؤلاء الضحايا فتيات صغيرات جدا. وقُتل أشخاص آخرون بعد أن أصابهم رصاص طائش وهم في منازلهم. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ عن عدة حالات قُتل فيها أشخاص عزل على أيدي وحدات شرطة متخصصة كانت تقوم بدوريات في مركبات مدرعة. وفي بعض الحالات، أوقف ضباط شرطة أشخاصا من المارة واستجوبوهم ثم قتلوهم على الفور أو في مطامر نفايات قريبة.

35 - وفي مقاطعة أرتيبونيت، تعرضت قرى صغيرة لهجمات متكررة شنتها مجموعات من أفراد العصابات الذين أطلقوا النار بشكل مشتت ونهبوا المباني واختطفوا الناس من منازلهم. وسُجلت أيضا عمليات قتل مستهدفة قامت بها عصابات. واستمر استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمسؤولين الحكوميين بالتهديد والاعتداء. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، قُتل ما لا يقل عن أربعة موظفين قانونيين ومحامين واختُطف شخص آخر في مقاطعة أرتيبونيت والمقاطعة الشمالية.

36 - وظل خوف السكان من نقشي نشاط العصابات يُحرك تكوين ما يسمى بجماعات "الدفاع عن النفس" وتزايد عمليات القتل الأهلية في المقاطعة الغربية ومقاطعة أرتيبونيت. وفي حين تميل جماعات "الدفاع عن النفس" إلى تقديم نفسها على أنها تحمي السكان في غياب الشرطة، يتبع بعضها الأسلوب نفسه الذي تعمل به العصابات. ففي عدة حالات، أعدم أشخاص علنا على أيدي جماعات "الدفاع عن النفس" دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة بتهمة انتمائهم إلى عصابات.

37 - وظلت عمليات الاختطاف منتشرة، ولا سيما في مقاطعة أرتيبونيت حيث يشيع الاختطاف الجماعي للأشخاص المتنقلين على طول الطرق الرئيسية على متن مركبات النقل العام. ويتعرض الضحايا لمزيد من الانتهاكات خلال أسره، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. ويُعدّب بعضهم ويُحرقون بقطع بلاستيكية مشتعلة. وينشر أفراد العصابات مقاطع فيديو تصوّر هذه الانتهاكات على وسائل التواصل الاجتماعي لإجبار أفراد أسر الضحايا على دفع الفدية. وفي الحالات التي عجزت فيها الأسر عن دفع الفدية، قُتل الرهائن. كما يُقتل منهجيا ضحايا الاختطاف الذين يبدون مقاومة.

38 - ولا تزال الشابات والفتيات يقعن ضحايا للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، على أيدي أفراد العصابات، وكثيرا ما يستخدم ذلك تكتيكا لنشر الخوف وابتزاز الأموال والسيطرة ومعاينة السكان. ويؤدي انتشار الأسلحة الصغيرة إلى ارتفاع معدلات العنف الجنسي والجنساني. والنساء والفتيات عرضة لخطر الوقوع ضحايا كمانن والاعتصاب في وضح النهار وهن في طريقهن إلى العمل أو المدرسة. ووردت أنباء عن تشويه ضحايا أو قتلهم بعد اغتصابهن. وأجبر أفراد عصابات نساء وفتيات على إقامة علاقات جنسية استغلالية مهذّدين بقتلهم في حالة رفضهن. والنازحات داخليا من النساء والفتيات معرضات بوجه خاص لخطر العنف الجنسي. ولا يزال الإبلاغ عن العنف الجنسي ناقصا جدا بشكل عام بسبب الوصم بالعار والخوف من الانتقام وعدم إمكانية الوصول إلى الخدمات وانعدام الثقة في نظام العدالة. والإفلات من العقاب هو القاعدة. ولمنع العنف الجنسي والتخفيف من آثاره، يدعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي عمل ثلاث منظمات مجتمعية عن طريق مبادرات لتوعية النساء والفتيات المعرضات للخطر في مواقع النازحين داخليا. وتقوم إحدى هذه المنظمات بمساعدة الضحايا أيضا من خلال تزويدهم بالمشورة الفردية، ودعم مقدمي الخدمات، وتقديم المساعدة النقدية. وبدأت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بدعم ثنائي، برنامجاً مدته سنتان مع الشرطة الوطنية الهايتية في 8 أيار/مايو من أجل تعزيز مكتب الشرطة الوطنية لتنسيق شؤون المرأة ووحداتها القضائية لمكافحة العنف الجنسي الذي ترتكبه العصابات.

39 - وتلقى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي تقارير تفيد بأن العصابات تقوم بالاتجار بمزيد من الأطفال وبتجنيدهم في صفوفها وتزيد من عدد الأطفال الذين يحملون أسلحة وذلك على الأرجح تحسبا لنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات. ويزعم أيضا أن دوافع العصابات هي تسخير ما قد يقع ضحيته أطفال من حوادث على أيدي أفراد تلك البعثة لتقويض وجودهم في هايتي. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، نُهبت و/أو أُحرقت ثماني مدارس في بلديات بورت أو برنس وغريسسي وكروا دي بوكي. وفي منتصف أيار/مايو، اضطرت مدرسة واحدة على الأقل إلى وقف الدراسة وإعادة الأطفال إلى منازلهم بسبب إطلاق عصابات النار بكثافة بالقرب منها. ولا يزال مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي يشعر بالقلق إزاء عدم وجود برامج حكومية أو دولية لاستقبال ودعم الأطفال الذين يسعون إلى ترك صفوف العصابات، وإزاء القدرة المحدودة جدا للنظام القضائي على إتاحة سبل للأطفال للجوء للعدالة.

40 - والحقوق الاجتماعية والاقتصادية للناس عرضة هي أيضا للخطر نتيجة انعدام الأمن بسبب عنف العصابات. ففي 21 نيسان/أبريل، قتل أفراد عصابات ثلاثة تجار يبيعون بضاعتهم في الشارع، ومن بينهم امرأة. ونهبت العصابات أو دمرت أسواقا وكنايس مجتمعية وأكثر من مائة منزل. ولا تزال المراكز الاقتصادية غير الرسمية الرئيسية، مثل سوق كروا دي بوسال في العاصمة الذي كان سابقا أكبر سوق في البلد، معطلة نتيجة عنف العصابات، مما يقلل بشدة من الفرص الاقتصادية المتاحة للغالبية العظمى من السكان. ويُطالب الضحايا على نقاط التفتيش غير القانونية التي تقيّمها العصابات على طول الطرق الرئيسية بأن يقدموا مبالغ نقدية كبيرة ليُسمح لهم بمواصلة رحلتهم. وتتسبب هذه العوامل، مقترنة بالهجمات المتكررة على الطرق الرئيسية، في الحدّ بشدة من حرية الحركة والنشاط الاقتصادي.

الإفلات من العقاب

41 - لا تزال المساءلة محدودة عما ارتُكب من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وغيرها من الجرائم الجسيمة. ولم يحرز أي تقدم لا بصدد المذابح التي وقعت في غراند رافين عام 2017 وفي لا سالين عام 2018 وفي بيل إير عام 2019، ولا بصدد حالات القتل الجماعي المرتكبة منذ عام 2021. وأُحرز تقدم ضئيل في التحقيق في المخالفات التي ارتكبتها مسؤولون عموميون. فقد اعتُقل الأمين العام لمجلس الشيوخ في 2 أيار/مايو بتهمة إساءة إدارة أموال البرلمان، واستُجوب عضو سابق في مجلس الشيوخ من مقاطعة أرتيبونيت في 9 أيار/مايو بشأن القضية نفسها. وأُحيل كذلك عضو سابق في مجلس الشيوخ من المقاطعة الوسطى إلى محكمة جنائية في 3 أيار/مايو، إلى جانب سبعة أفراد آخرين، لمحاكمتهم بتهمة قتل صحفي في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

الرقابة على الشرطة

42 - في الفترة بين 17 نيسان/أبريل و 21 أيار/مايو 2024، فتحت المفتشية العامة 49 تحقيقا بشأن 55 ضابط شرطة، بما في ذلك ست حالات مزعوم فيها ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وخلال الفترة نفسها، اختُمت تسعة تحقيقات واتُخذ تدبيران إداريان. ولم تحل أي قضية إلى الملاحقة الجنائية. وأُغلقت مكاتب المفتشية العامة منذ 3 آذار/مارس بسبب استمرار نشاط العصابات في المنطقة. ويُضر هذا الإغلاق بأداء المفتشية العامة.

سادسا - المرأة والسلام والأمن

43 - لا تزال مشاركة المرأة وتمثيلها في الحياة السياسية محدودين في ظل العملية السياسية الحالية. وقد انتقدت الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية، إقصاء المرأة من الترتيبات الانتقالية الجديدة، حيث لا يضم المجلس الرئاسي الانتقالي سوى امرأة واحدة، كما انتقدت استبعاد جميع المرشحات من القائمة المختصرة لأسماء المرشحين لشغل منصب رئيس الوزراء. وفي المقابل، يضم مجلس الوزراء الجديد المعين في 11 حزيران/يونيه أربع نساء، وعُيّنت اثنتان منهن في مناصب وزارية رئيسية؛ وتشكل هذه التعيينات خطوة إيجابية نحو تنفيذ الحد الأدنى الدستوري وهو أن تخصصّ لنساء حصة 30 في المائة على الأقل من مناصب الخدمة العامة.

44 - وأكدت لجنة متابعة الحوار النسائي، وهي منتدى متعدد أصحاب المصلحة يدعو إلى تمكين المرأة، في مذكرة صادرة في 2 أيار/مايو على أهمية إشراك المرأة في العملية السياسية، داعية إلى بناء مجتمع ديمقراطي مجدّد. وأوصت اللجنة بتعيين عضوة سابقة في مجلس الشيوخ، كانت وزيرة سابقة لشؤون وحقوق المرأة، باعتبارها مرشحة مؤهلة تأهيلاً عالياً لشغل منصب رئيس الوزراء. وأكدت اللجنة على الحاجة إلى تعيين امرأة ذات خبرات واسعة في الإدارة العامة الهايتية وذات التزام قوي بالمساواة بين الجنسين لكي تقود البلد خلال هذه المرحلة الانتقالية.

45 - وأطلق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة كيسكييا مشروعاً لدعم مبادرات الحوار التي تقودها النساء ومبادرات حل النزاعات المحلية في الأحياء المتضررة من عنف العصابات في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى، بما يؤدي إلى تمكين النساء باعتبارهن عوامل رئيسية للتغيير وصانعات سلام داخل مجتمعاتهن المحلية. وتشمل الأنشطة الأولية إجراء جرد لأصحاب المصلحة، وإجراء مشاورات مجتمعية ومؤسسية، وتقديم الدعم النفسي - الاجتماعي، مع التركيز بشكل خاص على تلبية احتياجات النساء والفتيات وإسماع أصواتهن، باعتبار ذلك تدبيراً من تدابير بناء السلام ومحفزاً على نزع السلاح.

سابعا - البطالة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى

الحالة الاقتصادية - الاجتماعية

46 - تقاوم تدهور النشاط الاقتصادي على مدى السنوات الخمس الماضية على التوالي بسبب الأزمة الحالية. ومن المتوقع حدوث ركود اقتصادي في السنة المالية 2024 التي ستنتهي في أيلول/سبتمبر، بالاقتران مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة يتوقع أن تبلغ 3 في المائة. ومن الوارد أن تكون الإيرادات المالية التراكمية أقل مما كانت عليه في السنة المالية 2023. ويشهد التضخم اتجاهاً تصاعدياً، حيث بلغت نسبته في شهر آذار/مارس 26,7 في المائة. وقد تستمر الصدمة المسجلة في الأشهر الأخيرة على صعيد العرض، الناجمة عن استمرار تدهور الحالة الأمنية، في تأجيج الضغوط التضخمية في السنة المالية 2024 وقد تؤدي إلى تقاوم أزمة الجوع. ويتوقع الخبراء الاقتصاديون الهايتيون كذلك أن اضطراب سلاسل الإمداد بالسلع الأساسية والدمار الواسع النطاق الذي لحق بالبنية التحتية قد يؤديان، بالإضافة إلى اختلالات الاقتصاد الكلي الحالية، إلى انكماش أشد للنمو في عام 2024 يبلغ قدره 5 في المائة وقد يدفعان معدلات التضخم إلى بلوغ أكثر من 30 في المائة في الربع الثاني من العام مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023، مما قد يؤدي بدوره إلى كساد تضخمي.

47 - وأدى إغلاق المطار الدولي أمام حركة الطيران التجاري وتوقف شركات الشحن الكبرى عن الرسو في الموانئ منذ أوائل آذار/مارس إلى حدوث اضطرابات كبيرة في سلاسل الإمداد. وقد استأنف كل من الميناء والمطار عملياتهما خلال النصف الثاني من شهر أيار/مايو. وتحملت حكومة هايتي تكلفة إعادة توظيف العائلات المقيمة في العقارات الواقعة في محيط المطار، وذلك لتوسيع المنطقة الأمنية العازلة ومنع وقوع المزيد من هجمات العصابات.

48 - وتمثل الأزمة المتعددة الأبعاد انتكاسة لقطاع المنسوجات والملابس، الذي يشكل قطاع التصدير الرئيسي في هايتي. وتشير البيانات التجارية المتعلقة بواردات الولايات المتحدة إلى حدوث انخفاض بنسبة

تزيد عن 25 في المائة في الفترة بين آذار/مارس 2023 وأذار/مارس 2024 بسبب انعدام الأمن وعدم اليقين اللذين يشلان العمليات اليومية. ويشكل حجم الوظائف المفقودة أمراً مثيراً للقلق. فوفقاً لبيانات برنامج العمل الأفضل، وهو شراكة تعاونية بين مؤسسة التمويل الدولية ومنظمة العمل الدولية، شهد قطاع الملابس في البلد في الفترة بين أيلول/سبتمبر 2023 ومنتصف آذار/مارس 2024 انخفاضاً في عدد الوظائف الرسمية بنسبة 61 في المائة. وتعمل المصانع في بورت أو برنس بنسبة 75 في المائة فقط من طاقتها الإنتاجية، ويشمل ذلك 30 موقعا لإنتاج المنسوجات تشكل النساء 65 في المائة من قوتها العاملة.

49 - وبلغت التحويلات المالية 318,9 مليون دولار في آذار/مارس 2024، مسجلةً بذلك زيادة قدرها 10,8 في المائة مقارنة بالشهر نفسه من عام 2023، فيما يشكل مؤشراً على شدة وطأة الأزمة. وذكر صندوق النقد الدولي، في تقييمه للميزانية للسنة المالية 2023، على سبيل المثال أن تنفيذها حتى تاريخه ظل متسقاً مع هدف البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وهو الحد من التمويل النقدي لعجز الميزانية. ونتيجة لذلك، جرى في آذار/مارس 2024 تمديد البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق حتى أيلول/سبتمبر 2024. وبالمثل، واصل البنك المركزي في هايتي تحقيق أداء عالي المستوى رغم التحديات الهائلة.

50 - وبغية الحدّ من امتداد آثار الانهيار شبه التام للقطاع الصحي في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى، أعطت منظمة الصحة العالمية وسائر أعضاء مجموعة الصحة الأولية للتدابير التخفيفية مثل العيادات المتنقلة ومجموعات الطوارئ الصحية المتعددة الأغراض التي تهدف في المقام الأول إلى إنقاذ الحياة. وعلى مستوى الإدارات، استُخدمت إمدادات الطوارئ لضمان الحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات في المرافق العاملة.

الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي

51 - تظهر آخر نتائج التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي حدوث تدهور في الأمن الغذائي في هايتي، إذ سُجلت فيها أسوأ النتائج منذ عام 2010. ويعاني حوالي نصف السكان الذين شملهم التحليل (4,97 ملايين شخص) من حالة انعدام أمن غذائي حاد، منهم 1,65 مليون شخص بلغوا مستويات الطوارئ (المستوى 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي). وكشفت نتائج آخر دراسة تحليلية عن سوء التغذية الحاد بحسب التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاؤها أن من المرجح أن يعاني من سوء التغذية الحاد بحلول نهاية 2024 ما عدده 136 276 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 59 شهراً، أي بزيادة قدرها 10 في المائة مقارنة بالتوقعات الأولية.

52 - ومنذ تجدد أعمال العنف في نهاية شباط/فبراير، قدم برنامج الأغذية العالمي، في إطار دعمه لتنفيذ السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية والنهوض الاجتماعي، الدعم لأشد الفئات ضعفاً من خلال توزيع الوجبات الساخنة وتقديم تحويلات نقدية في مقاطعتي غراند آنس وأرتيبونيت والمقاطعة الجنوبية الشرقية، وقام بذلك أيضاً لفائدة أكثر من 95 000 نازح داخلياً في 80 موقعاً في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى. وتمثل النساء نسبة 63 في المائة من المستفيدين من التحويلات النقدية الاجتماعية. وخلال الشهرين الماضيين، مكّن استخدام كاب هايسيان كمركز لوجستي بديل من وصول 108 أطنان من المنتجات الطبية والمواد غير الغذائية التي تشتد الحاجة إليها لتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة في البلد. وقد تضررت من الأزمة الأمنية بشكل خاص البائعات المعروفة باسم "مادان سارا" (Madan Sara) وهنّ دعائم التجارة المحلية في هايتي.

ثامنا - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود

تلبية الاحتياجات الإنسانية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية

53 - لم يتجاوز تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 نسبة 23,3 في المائة. وقد أدت الحالة الأمنية في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى إلى نزوح أعداد كبيرة من النازحين داخليا، مما أدى إلى بلوغهم 578 074 نازحا داخليا في جميع أنحاء البلد في حزيران/يونيه. وتظهر البيانات المستقاة من مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح أنه في الفترة بين 8 آذار/مارس ومنتصف نيسان/أبريل، غادر 94 821 شخصا منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى. وتوجهت أغليبيتهم أو ما نسبته 58 في المائة نحو المقاطعات الجنوبية (غراندي أنس، والمقاطعة الجنوبية، ونيب، والمقاطعة الجنوبية الشرقية)، إضافة إلى 116 000 شخص فروا إلى هناك في الأشهر الأخيرة. وكان قرابة 40 في المائة من النازحين داخليا أشخاصا لم يسبق لهم قط أن فروا من مساكنهم. وحوالي 35 موقعا من أصل 85 موقعا نشطا للنازحين داخليا هي مدارس. ويعرض ذلك تلك المرافق لخطر حدوث مزيد من التدهور فيها وأدى إلى نشوء توترات بين المجتمعات المضيفة والنازحين داخليا. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير لمنع تزايد التوترات، وذلك من خلال توفير فرص العمل المستدام والكرام وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية على قدم المساواة.

54 - وتتواصل عمليات الإعادة القسرية من الولايات المتحدة والجمهورية الدومينيكية وعدة جزر كاريبية مجاورة، مع ما يترتب على ذلك من أثر سلبي كبير على الهايتيين المحتاجين إلى الحماية الدولية. ووفقا لتقرير الاتجاهات العالمية الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان يوجد على الصعيد العالمي بحلول نهاية عام 2023 ما عدده 122 150 لاجئا معترفا بهم من هايتي و 228 450 طالب لجوء من هايتي، ويوجد 97 في المائة منهم في الأمريكتين.

55 - وأدت الهجمات وعمليات النهب التي تعرضت لها المراكز الصحية في العاصمة إلى زيادة المخاوف من انهيار النظام الصحي بشكل عام. فقد تعرضت أربعة مراكز صحية رئيسية للهجوم في في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2024، ولم يتبق من خمسة مستشفيات عامة في البلد سوى مستشفيين لا يزالان يعملان. وتتأثر القدرة الاستيعابية الإجمالية للمستشفيات كذلك بانقطاع التيار الكهربائي وبنقص الإمدادات الطبية والعاملين في مجال الرعاية الصحية، حيث غادر 40 000 منهم البلد وفقا لتقديرات أعضاء مجموعة الصحة. ونتيجة لذلك، تضرر بشدة توافر الرعاية الصحية وإمكانية الحصول عليها. ففي منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى، لم تكن تعمل من بين المؤسسات الصحية في حزيران/يونيه سوى 18 في المائة، وكانت 37 في المائة تعمل بطاقة مخفضة، فيما لم تعد 45 في المائة تعمل.

56 - ولئن كان عدد حالات الكوليرا مستمرا في الانخفاض في معظم المقاطعات، فإن مقاطعة أرتيبونيت والمقاطعة الوسطى لا تزالان تشهدان العديد من حالات تفشي المرض. وتحسبا لموسم الأمطار، تتصدر منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية الجهود الرامية إلى الكشف المبكر عن الكوليرا وغيرها من الأمراض الويائية المحتملة في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في مواقع النازحين داخليا في المقاطعة الغربية.

57 - ويحتاج الضعفاء من النساء والأطفال إلى قدر أكبر من المساعدة المباشرة وخدمات الحماية مقارنة بفئات أخرى. وأدى ارتفاع مستويات الفقر إلى زيادة مخاطر التعرض للاستغلال والانتهاك الجنسيين ومخاطر اللجوء إلى آليات التكيف السلبية مثل المفاضلة بالجنس. وجرى الإبلاغ عما مجموعه 1 500 حالة عنف جنساني في آذار/مارس، وهو ما يفوق بستة أمثال الحالات التي تم الإبلاغ عنها في كانون الثاني/يناير

وشباط/فبراير، وعددها 250 حالة، وتتعلق 94 في المائة من الحالات بفتيات ونساء، وحدثت 78 في المائة من الحالات في أوساط النازحين داخليا الذين يعيش معظمهم في مجتمعات مضيقة. وبالرغم من تلك الاتجاهات، زادت إمكانية حصول ضحايا الاغتصاب على المساعدة الطبية في غضون 72 ساعة، حيث ارتفعت من 3 في المائة في كانون الثاني/يناير إلى 25 في المائة في آذار/مارس.

58 - وتعرض إمكانية الحصول على التعليم للخطر أيضا بسبب الهجمات المستمرة على المدارس وبسبب إغلاق المدارس لأسباب احترازية. ويواجه حوالي 141 مدرسة خطر الإغلاق المؤقت. ولا يزال إغلاق المدارس لفترات طويلة يشكل مصدر قلق، ويمكن أن يؤدي إلى تقاوم أوجه التفاوت التعليمية القائمة، مما يزيد من تهميش الفئات السكانية الضعيفة أصلا، مثل الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة.

تاسعا - بيئة العمل

59 - أدى التدهور الكبير في الحالة الأمنية في أعقاب الهجمات المنسقة التي شنتها العصابات على المجتمعات المحلية والبنية التحتية الحيوية إلى إعادة تشكيل ملامح بيئة العمل التي يعمل في ظلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري. وواجه المكتب المتكامل تحديات لوجستية وأمنية كبيرة في الوفاء بمتطلبات تنفيذ ولايته. فقد توقف المطار الدولي في بورت أو برنس عن العمل لمدة عشرة أسابيع، مما أدى إلى حدوث اضطرابات في سلسلة الإمداد وكذلك في وسيلة النقل الرئيسية من البلد وإليه.

60 - ولأسباب أمنية، وكذلك بسبب تعليق الرحلات الجوية من مطار توسان لوفرتير وإليه، استمر نقل موظفي الأمم المتحدة الدوليين الذين يؤدون أنشطة غير متعلقة بإنقاذ الحياة إلى خارج بورت أو برنس. واعتباراً من 13 نيسان/أبريل، جرى تخفيض عدد موظفي الأمم المتحدة في العاصمة إلى فريق أساسي مؤلف من 72 موظفاً ثم رُفِع العدد إلى 85 موظفاً في 1 حزيران/يونيه في أعقاب الاستئناف الجزئي للرحلات الجوية من قبل شركات الطيران المحلية والدولية. وتمكن بعض موظفي الأمم المتحدة من الانتقال ومن مواصلة أداء مهامهم من كاب هايسيان وغيرها من المدن التي توجد فيها مكاتب الأمم المتحدة وعملياتها، وإن كان وجود هذه المكاتب والعمليات محدوداً. ونظراً لأن المكتب المتكامل لا وجود له خارج بورت أو برنس، فإن موظفيه الذين نُقلوا يعملون عن بُعد.

عاشرا - الفقرة 19 من منطوق قرار مجلس الأمن 2699 (2023)

61 - أذن مجلس الأمن، في قراره 2699 (2023)، للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام بمشاركتها بأن تشكل وتنشر بعثة متعددة الجنسيات للدعم الأمني لفنزة أولية مدتها اثنا عشر شهرا تنتهي في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2024. وفي الفقرة 19 من ذلك القرار، يُطلب إلى الأمين العام أن يقدّم، كجزء من تقاريره المنتظمة إلى مجلس الأمن، في موعد أقصاه تسعة أشهر بعد اتخاذ ذلك القرار، توصيات بشأن إمكانية تكييف ولاية بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، وتحويلها عند الاقتضاء؛ وسيصادف 2 تموز/يوليه 2024 مرور تسعة أشهر على اتخاذ القرار.

62 - والأهداف الرئيسية لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات المنصوص عليها في القرار 2699 (2023) هي دعم جهود الشرطة الوطنية الهايتية الرامية إلى إعادة إرساء الأمن وتهئية الظروف الأمنية المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛ وتقديم الدعم العملي للشرطة الوطنية، بطرق منها بناء

قدراتها من خلال تخطيط وتنفيذ عمليات الدعم الأمني المشتركة بهدف مكافحة العصابات وتحسين الظروف الأمنية؛ وتقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية لتوفير الأمن لمواقع البنى التحتية الحيوية ومواقع العبور كالمطارات والموانئ والمدارس والمستشفيات ومفتحات الطرق الرئيسية. وعلاوة على ذلك، فإن أي دعم تقدمه الأمم المتحدة إلى بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تقديم حزم الدعم اللوجستي المشار إليها في القرار 2699 (2023)، يتطلب تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لضمان اتساق الدعم الأمني الذي تقدمه البعثة إلى الشرطة الوطنية مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ومع مسؤولية المنظمة عن احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين وعن تعزيزهما والتشجيع على احترامهما.

63 - ومنذ أن أذن مجلس الأمن للدول الأعضاء بتشكيل ونشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، حدثت زيادة كبيرة في انعدام الأمن وأعمال العنف التي ترتبها العصابات المسلحة والأنشطة الإجرامية، مما تسبب في انتهاكات لحقوق الإنسان. وأدى هذا التصعيد إلى تقويض السلام والاستقرار والأمن في هايتي والمنطقة. وأدت الهجمات المنسقة التي شنتها العصابات على البنية التحتية الحيوية منذ شباط/فبراير، مقترنة بالتخفيض المستمر لقوام الشرطة الوطنية الهايتية وقدراتها، إلى تقويض قدرة الحكومة على التصدي على نحو ملائم للتحديات الأمنية التي تطرحها العصابات. وأدى تزايد العنف إلى زيادة عدد الأشخاص المتضررين والمحتاجين إلى المساعدة الإنسانية. ويتزايد عدد ضحايا العنف، ولا سيما العنف الجنسي والجنساني، بمعدل ينذر بالخطر. ومنذ 29 شباط/فبراير، أُجبر أكثر من 90 000 شخصاً على الانتقال إلى مكان آخر داخل بورت أو برانس، في حين غادر ما يقرب من 95 000 شخصاً آخرين المنطقة الحضرية الكبرى إلى أجزاء أخرى من البلد. وتواجه عراقيل شديدة في تقديم الخدمات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الصحة والصرف الصحي.

64 - ورغم أن الشرطة الوطنية الهايتية تشكل أحد المستهدفين الرئيسيين بهجمات العصابات، فإنها واصلت تنفيذ عمليات مكافحة العصابات، لكنها تواجه صعوبات كبيرة في الاحتفاظ بالمناطق التي تسيطر عليها وفي احتواء توسع العصابات. ولم يعد 80 في المائة على الأقل من بورت أو برانس تحت سيطرة السلطات الهايتية. وعلاوة على ذلك، لا تزال معدلات تناقص أعداد الشرطة الوطنية مرتفعة، بسبب الاستقالات والإجراءات التأديبية ضد الضباط والوفيات أثناء أداء الواجب.

65 - وقد أكد ما أعقب ذلك من تدهور أمني على الحاجة الملحة إلى أن يقدم المجتمع الدولي المزيد من الدعم للشرطة الوطنية. ويجب أن يشمل ذلك الدعم تقديم المساعدة العملية، ولا سيما في تخطيط وتنفيذ العمليات الأمنية المشتركة. ومع ذلك، يتعين التشديد على أن المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن وضمان الاستقرار وإعلاء سيادة القانون تقع على عاتق حكومة هايتي. وثمة حاجة ملحة أيضاً إلى تحسين الحالة الأمنية لكي يتسنى مواصلة الحوار بين الهايتيين وتهيئة الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات.

66 - وفي 3 أيار/مايو، كتب رئيس المجلس الرئاسي الانتقالي إلى رئيس كينيا ويليام روتو معرباً عن امتنانه لتضامن كينيا مع بلده وعن تأييده لمذكرة التفاهم بشأن مسائل الشرطة والأمن التي وقعتها هايتي وكينيا في 1 آذار/مارس. وتستعد كينيا، وهي الدولة المتولية دور قيادة بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، لنشر وحدات شرطة. ففي 21 حزيران/يونيه، أبلغت كينيا مجلس الأمن باعترافها بنشر وحدات في وقت قريب جداً وعرضت أبرز ملامح مفهوم عمليات البعثة. وفي 25 حزيران/يونيه، وصلت أول وحدة من ضباط الشرطة الكينيين إلى بورت أو برانس.

67 - وخلال المشاورات التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي مع المجلس الرئاسي الانتقالي في 16 أيار/مايو ومع حكومة تصريف الأعمال في 14 أيار/مايو، أعربت السلطات الوطنية عن رأي مفاده أن المكتب المتكامل ينبغي أن يكون جزءاً من كيان يتولى دعم التنسيق في سياق نشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات. وتطرقت السلطات أيضاً إلى مختلف أنواع احتياجاتها الأمنية وذكرت أنها تنتظر من البعثة أن تقوم بدور مساند للشرطة الوطنية. وشددت على أهمية معالجة مياه الصرف الصحي وغيرها من الضوابط البيئية. وسلطت السلطات الوطنية الضوء على أهمية وجود نظام للفحص قبل النشر لمنع دخول الأمراض المعدية إلى هايتي. وأشار المكتب المتكامل، خلال تواصله مع وفد من المسؤولين الكينيين كانوا يقومون ببعثة استطلاعية في بورت أو برانس في 24 أيار/مايو، إلى أنه يعمل، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وحكومة هايتي، على إعداد مقترح لإنشاء آلية تنسيق بين السلطات الهايتية والبعثة والأمم المتحدة.

68 - والاستنتاج المستخلص من السياق الحالي ومن التشاور مع السلطات الوطنية هو أن ولاية بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات المأذون بها في القرار 2699 (2023) لا تزال سارية وستظل ضرورية بعد تشرين الأول/أكتوبر 2024. والمهام الصادر بها تكليف المتعلقة بإعادة إرساء الأمن في هايتي وتهيئة الظروف الأمنية المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ستتطلب انتشاراً مستمراً على الأقل إلى حين عودة سلطات منتخبة ديمقراطياً، ويتوقع أن يتم ذلك في موعد أقصاه 7 شباط/فبراير 2026، وفقاً للمرسوم الصادر عن مجلس الوزراء بشأن إنشاء المجلس الرئاسي الانتقالي والمؤرخ 12 نيسان/أبريل 2024.

69 - وقد ساهم عدد قليل من الدول الأعضاء في الصندوق الاستئماني المخصص لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات الذي يشكل مصدراً رئيسياً لتمويل عملياتها. فقد أودعت الدول الأعضاء 21 مليون دولار، منها 1,24 مليون دولار تم صرفه لسداد تكاليف تقديم التدريب السابق للنشر لأفراد الشرطة الكينيين. وجرى التعهد بتقديم مبلغ إضافي قدره 118 مليون دولار. وتشكل التبرعات الثنائية المباشرة المقدمة إلى البلدان المساهمة بأفراد نظاميين مصدراً آخر لتمويل البعثة. وقد تعهدت إحدى الدول الأعضاء بتقديم 300 مليون دولار، مخصصة أساساً للدعم اللوجستي والعملياتي. وهذه التبرعات والتعهدات بالتبرع تحظى بالترحيب، لكنها تظل غير كافية إلى حد كبير. ويلزم بذل جهود إضافية كبيرة من قبل الشركاء الدوليين لتلبية الاحتياجات المالية والعملياتية للبعثة ولضمان استمرار انتشارها طوال فترة الانتقال السياسي في هايتي. فهذه الجهود البالغة الأهمية للحيلولة دون رحيل أو تحويل البعثة في الوقت الذي لا تزال فيه الظروف على الأرض غير مواتية لحفظ السلام. وسيظل الاستخدام الصارم للقوة من قبل قوة شرطة متخصصة متعددة الجنسيات، مدعومة بأصول عسكرية ومكملة بمجموعة من التدابير غير الحركية، أمراً ضرورياً إلى حين تمكن الشرطة الوطنية الهايتية من استعادة مستوى ملموس من الأمن. ولن تتمكن البعثة من إكمال انتشارها لمدة 12 شهراً ما لم يتوفر تمويل إضافي كبير.

70 - وفيما يتعلق بما طلبه مجلس الأمن في الفقرة 10 من القرار 2699 (2023) وهو أن تنشئ بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات آلية متينة للامتثال، قامت عناصر من الأمم المتحدة بإسداء المشورة إلى البعثة وتزويدها بخبرات بشأن أفضل الممارسات والعمليات التي يمكن للبعثة أن تأخذ بها للامتثال لحقوق الإنسان الدولية وللمعايير الدولية للسلوك والانضباط، بما في ذلك فيما يتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. وقد غلب الطابع التقني على هذه المشورة وتجسد في تحديد الخطوات العملية التي ينبغي أن تتخذها البعثة لدمج حقوق الإنسان في تدريبها وتخطيطها وتسيير عملياتها وإنشاء آليات تعالج

القضايا التأديبية وقضايا المساءلة. ويمكن للأمم المتحدة، إذا طلبت منها الدول الأعضاء ذلك وفقا للقرار 2699 (2023)، أن تقدم دعما تقنيا مخصصا وموضوعيا إلى البعثة بشأن الجوانب المتعددة للامتثال بعد نشرها، وفيما يتعلق بالتنفيذ المتسق والمستمر لآلية امتثال البعثة، وذلك للتقليل من مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان في تخطيط العمليات وتنفيذها.

حادي عشر - الاستغلال والانتهاك الجنسيان

71 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يسجل المكتب المتكامل أي ادعاءات بوقوع أعمال استغلال وانتهاك جنسيين ضلع فيها أفراد تابعون له أو لبعثات سابقة للأمم المتحدة، سواء كانت تلك الادعاءات مصحوبة أم لا بمطالبات متعلقة بإثبات الأبوة والحصول على نفقة الأطفال. بينما كشف تحقيق أنجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بشأن ادعاءات أخرى جرى الإبلاغ عنها في البداية في عام 2022 ضد موظف مدني سابق في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، أن أعمال استغلال وانتهاك جنسيين قد ارتكبت في تلك الحالة.

ثاني عشر - ملاحظات

72 - أرحب بما قام به المجلس الرئاسي الانتقالي من تعيين رئيس وزراء جديد. وأشعر بالتفاؤل بسبب التقدم المطرد المحرز في وضع ترتيبات الحكم الانتقالي، وأدعو جميع الأطراف المعنية الهايتية إلى العمل معا من أجل استعادة المؤسسات الديمقراطية من خلال إجراء انتخابات. وأشدد على أهمية ضمان انتقال سياسي شامل في هايتي، بما في ذلك تعيين النساء في مناصب صنع القرار. وأحث الأطراف المعنية الهايتية والسلطات في هايتي على اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة مشاركة المرأة وتوليها لأدوار قيادية في الحياة السياسية والعامة لضمان تمثيل آراء النساء وشواغلهن بشكل كافٍ خلال الأزمة الحالية وما بعدها. وأحث جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على تحية خلافاتها جانبا من خلال الحوار، وعلى العمل من أجل مصلحة شعب هايتي حصرا بغية بناء مستقبل مستقر ومزدهر.

73 - وما زلنا نشهد تدهورا حادا لسلطة الدولة وسيادة القانون في هايتي، نتيجة لهجمات العصابات على المجتمعات المحلية والبنية التحتية الحيوية. ويظل عنف العصابات الوحشي كل جانب من جوانب الحياة العامة والخاصة. ولا يزال يساورني قلق عميق إزاء حالة الضعف الشديد التي يعاني منها السكان، بما في ذلك ما يخلفه عنف العصابات من أثر مروع على النساء والفتيات. وإنني أدين بشدة أعمال العنف الفظيعة التي ترتكبها العصابات، وأعرب عن خالص تعازي وتضامني مع شعب هايتي الذي يستحق أن يعيش في أمن واستقرار وبمناخ خال من خطر العنف. ويجب محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان على جرائمهم، بما في ذلك الجرائم المرتبطة بالعنف الجنسي والجنساني.

74 - ويتوقف استمرار إحراز تقدم في بناء مؤسسات ديمقراطية قوية وحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي على تحقيق تحسن جذري في الحالة الأمنية. ويجب أن تتولى هايتي زمام المبادرة في إيجاد حلول للأزمة الحالية وأن تتولى قيادتها، لكن هناك حاجة ملحة إلى تقديم الدعم الدولي لتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على التصدي بفعالية لتهديد العصابات. وتمشيا مع القرار

2699 (2023)، أكرّر مناشدتي لجميع الدول الأعضاء أن تضمن حصول بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات على الدعم المالي واللوجستي الذي تحتاجه لكي تنفذ الولاية المنوطة بها.

75 - ولا يزال انعدام الأمن يضر بإمكانية الحصول على الرعاية الصحية، لا سيما في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى وفي مقاطعة أرتيبونيت. ويخلف انعدام الأمن أثراً مدمراً على حياة الأطفال في البلد، حيث لا يزالون محرومين من الحصول على التعليم. ولا يزال الأطفال يروحون ضحايا للعنف الجنسي وللتجنيد من جانب العصابات. ويساورني قلق بالغ إزاء النقص الحالي في قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على التعامل مع الأطفال الضالعين في عنف العصابات في هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، تُواجه صعوبات كبيرة في تحديد عمر القتلى والمصابين أثناء الاشتباكات. ومما يبعث على القلق أيضاً الزيادة الصارخة في عدد حالات العنف الجنساني منذ شهر آذار/مارس. وفي هذا السياق، ظلت الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني يعملون في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى وغيرها من المقاطعات وقدموا مساعدات حيوية.

76 - وقد أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في عام 2019 وزُود بالحد الأدنى من الموارد الأمنية واللوجستية بناءً على افتراضات كان يُتوقع بموجبها استمرار الاستقرار السياسي وتزايد قدرات الشرطة الوطنية، وهي افتراضات لم تتحقق. وقد برهن التدهور الكبير في الحالة الأمنية في بورت أو برنس على الحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تعديل حجم حضورها بسرعة تجاوباً مع التهديدات الأمنية المتزايدة، بل وأن تضمن أيضاً بقاء أعداد كافية من أفرادها في الميدان مع اتخاذ التدابير الأمنية المتناسبة لتنفيذ ولاية المكتب المتكامل. وسيسمح إنشاء مكتب تابع للمكتب المتكامل خارج المقاطعة الغربية بانتقال الأفراد بسرعة إلى أجزاء أخرى من البلد يمكنهم انطلاقاً منها مواصلة أداء مهام الولاية. ويشكل الانتقال إلى خارج البلاد، مع البقاء في إطار المنطقة دون الإقليمية، بديلاً يمكن الأخذ به. ومع تقدم العملية السياسية، وبحسب ما تسمح به الظروف الأمنية، سيحتاج المكتب المتكامل إلى تعزيز أداء الأنشطة الموكلة إليه لدعم إجراء انتخابات تكون ذات مصداقية وتشاركية وتشمل الجميع. وفي هذا السياق، سيكون من الضروري تعزيز الوحدة الانتخابية للتمكين من تقديم الدعم الكافي إلى السلطات الوطنية، بما في ذلك المجلس الانتخابي المؤقت. وسيكون من الضروري الوجود خارج بورت أو برنس في فترتي ما قبل وما بعد الانتخابات الوطنية التي من المتوقع أن تجرى في الربع الأخير من عام 2025. وستقوم الأمانة العامة بتقييم واستكشاف ترتيبات إضافية، حسب الاقتضاء، لزيادة إمكانية التنبؤ بالعتاد الجوي وزيادة توافره من أجل تنقل موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك شرطة الأمم المتحدة، لأغراض إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، وعند الحاجة للنقل الطارئ لأفراد الأمم المتحدة الذين يؤدون أنشطة غير متعلقة بإنقاذ الحياة وذلك للتخفيف من حدة المخاطر خلال الفترة الحالية التي تشهد انعدام أمن متزايد.

77 - وأكرر تأكيد دعمي الكامل للجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية والجهات الفاعلة الإقليمية والدول الأعضاء في مساعيها الرامية إلى دعم هايتي. وأشكر ممثلتي الخاصة وأفراد الأمم المتحدة على ما يبذلونه من جهود متفانية لدعم شعب هايتي.

المعلومات المتوافرة عن حالات عنف العصابات والأنشطة الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان في هايتي والمقدمة بموجب الفقرة 10 من قرار مجلس الأمن 2692 (2023)

ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي: لوحة معلومات عن التنفيذ

(من 1 كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2024)

